

٢٤- تعليمات بشأن نسبة العمالة الوطنية لدى البنوك المحلية

- أ - تعميم رقم (٢/ رب، رب أ/١٦٠ / ٢٠٠٤) إلى كافة البنوك المحلية بشأن وضع برنامج زمني لرفع نسبة العمالة الوطنية تنفيذاً لأحكام المادة رقم (٧١ مكرر) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته.
- ب - تعميم بشأن تزويد بنك الكويت المركزي بالبيانات الخاصة بالعاملين لدى البنوك المحلية وذلك بشكل دوري ربع سنوي .
- ج - تعميم بشأن ضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحقيق النسبة المطلوبة للعمالة الوطنية وفقاً لأحكام المادة (٧١ مكرر) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ والبالغة ٥٠٪.
- د - تعميم بشأن رفع نسبة العمالة الوطنية إلى (٦٠٪) تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١١٠٤ / خامساً لسنة ٢٠٠٨ .
- هـ - تعميم بشأن النموذج المعدل الخاص ببيان العاملين لدى البنوك المحلية.

المحافظ

التاريخ : ٥ ربيع الآخر ١٤٢٥ هـ

الموافق : ٢٤ مايو ٢٠٠٤ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم،

تحية طيبة وبعد،

” تعميم رقم (٢ / رب ، رب أ / ١٦٠ / ٢٠٠٤) إلى كافة البنوك المحلية “

استناداً إلى أحكام المادة (٧١ مكرر) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والمعدلة بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٤، والتي تضمنت تحديد نسبة العمالة الوطنية في الوحدات الخاضعة لرقابة البنك المركزي بما لا يقل عن ٥٠٪ من مجموع العاملين فيها أو النسبة التي يحددها مجلس الوزراء عملاً بالمادة (٩) من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية، أيهما أكبر، وأنه على الوحدات المذكورة تعديل أوضاعها بما يتفق وما تقدم خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالمادة المشار إليها . وأخذاً بالإعتبار البيانات الواردة من البنوك بشأن عدد العاملين لديها كما في ٢٠٠٣/١٢/٣١ .

فإنه يتعين على مصرفكم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لرفع نسبة العمالة الوطنية لديه إلى ٥٠٪^(١) بحلول ٢٠٠٧/٣/١٥ .

هذا ، وتنفيذاً لأحكام المادة (٧١ مكرر) سالفه الذكر فقد قرر البنك المركزي وضع برنامج زمني يتكون من ست فترات نصف سنوية، يتم خلاله الوصول إلى النسبة المستهدفة في نهاية كل فترة نصف سنوية، وذلك وفقاً لما يلي :

(١) تم رفع نسبة العمالة الوطنية إلى ٦٠٪ وذلك بموجب التعميم الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٨ .

٢٤- تعليمات بشأن نسبة العمالة الوطنية لدى البنوك المحلية .

أ - تعميم رقم (٢ / رب ، رب أ / ١٦٠ / ٢٠٠٤) إلى كافة البنوك المحلية بشأن وضع برنامج زمني لرفع نسبة العمالة الوطنية تنفيذاً لأحكام المادة رقم (٧١ مكرر) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته .

النسبة المستهدفة

الفترة

٤٣٪ على الأقل	حتى ٢٠٠٤/٩/١٥
٤٥٪ على الأقل	حتى ٢٠٠٥/٣/١٥
٤٦٪ على الأقل	حتى ٢٠٠٥/٩/١٥
٤٨٪ على الأقل	حتى ٢٠٠٦/٣/١٥
٤٩٪ على الأقل	حتى ٢٠٠٦/٩/١٥
٥٠٪ على الأقل	حتى ٢٠٠٧/٣/١٥

هذا ، ويجدر التنويه بأنه يتعين على مصرفكم الإلتزام التام بالبرنامج الزمني المذكور أعلاه وصولاً إلى النسبة المستهدفة (٥٠٪) في ٢٠٠٧/٣/١٥ . هذا وسوف يتم النظر في توقيع الجزاء المناسب (وفقاً لما تقضي به المادة (٨٥) المعدلة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨) في حالة تسجيل انحرافات ملحوظة عن النسبة المستهدفة لأي فترة من الفترات الست المذكورة دون وجود مبررات مقبولة لذلك .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

٢٤- تعليمات بشأن نسبة العمالة الوطنية لدى البنوك المحلية .

أ - تعميم رقم (٢/رب ، رب/١٦٠/٢٠٠٤) إلى كافة البنوك المحلية بشأن وضع برنامج زمني لرفع نسبة العمالة الوطنية تنفيذاً لأحكام المادة رقم (٧١ مكرر) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته .

المحافظ

التاريخ : ٢٢ ربيع الآخر ١٤٢٦ هـ

الموافق : ٣٠ مايو ٢٠٠٥ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم،

تحية طيبة وبعد،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية “

بالإشارة إلى التعميم المؤرخ ٢٠٠٥/٥/١ الموجه إلى كافة البنوك المحلية متضمناً التأكيد على بعض الأمور التي تم مناقشتها في الاجتماع الذي عقد مع السادة المحترمين رؤساء مجالس إدارات البنوك المحلية بتاريخ ٢٣/٢/٢٠٠٥ ، والتي جاء من ضمنها التأكيد على ضرورة التزام البنوك المحلية بأحكام المادة (٧١ مكرر) من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتي نصت على أن لا تقل نسبة العمالة الوطنية في البنك المحلي عن خمسين بالمائة، على أن تستوفي البنوك هذه النسبة تدريجياً خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٤ ، وكذا التأكيد على ضرورة قيام البنوك المحلية بتوفيق أوضاعها وصولاً للنسبة المذكورة وذلك في إطار التعميم المؤرخ ٢٤/٥/٢٠٠٤ المرسل إليها بهذا الخصوص. مع الإشارة إلى أن إحتساب البنك المركزي لهذه النسبة لدى البنوك سيأخذ بالإعتبار إجمالي عدد العمالة لدى البنك دون الإلتفاف إلى أسلوب الـ (OUT SOURCING) الذي لجأت إليه بعض البنوك بغرض تحسين النسبة.

كما نشير إلى كتاب بنك الكويت المركزي المؤرخ ١٦/٤/٢٠٠٠ - المرفق صورته - الموجه إلى إتحاد المصارف الكويتية (لجنة المصارف الكويتية آنذاك) لموافقتنا بكتشف دوري نصف سنوي يتضمن البيانات الخاصة بالعاملين لدى البنوك المحلية وبيت التمويل الكويتي وفقاً لأعدادهم وجنسياتهم والمستويات الوظيفية التي يشغلونها.

أود الإفادة بأنه يتعين على مصرفكم موافقتنا ببيان دوري ربع سنوي وذلك كما في نهاية ٣/٣١ ، ٦/٣٠ ، ٩/٣٠ ، ١٢/٣١ ، من كل عام يتضمن البيانات التالية :

٢٤- تعليمات بشأن نسبة العمالة الوطنية لدى البنوك المحلية .

ب - تعميم بشأن تزويد بنك الكويت المركزي بالبيانات الخاصة بالعاملين لدى البنوك المحلية وذلك بشكل دوري ربع سنوي .

- عدد الموظفين الكويتيين .
- عدد الموظفين غير الكويتيين .
- إجمالي عدد الموظفين .

على أن يتم توزيع كل فئة على ثلاث مستويات وظيفية (عليا ، متوسطة ، دنيا) مع مراعاة أن يتم تزويدنا بالبيان المذكور في موعد غايته عشرة أيام عمل من نهاية الفترة المعد عنها البيان ، ابتداءً من الفترة المنتهية في ٢٠٠٥/٦/٣٠ ، وذلك وفقاً للنموذج المرفق^(١).

كما نؤكد مجدداً في هذا الصدد على أهمية إدراج كافة العاملين لدى مصرفكم في البيان المنوه عنه، بما فيهم العاملين في إطار عقود موقعة مع الغير (OUT SOURCING) ، مع إمكانية إستثناء شريحة المستخدمين فقط من الإدراج والتي تشمل الفئات التالية :

- الفراشين .
- السائقين .
- المراسلين .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

(١) صدر التعميم المؤرخ ٢٠١٢/٥/٣ والمدرج في البند (هـ) من هذا الفصل بشأن النموذج المعدل الخاص ببيان العاملين لدى البنوك المحلية والذي يتعين موافاة بنك الكويت المركزي به بصفه ربع سنوية.

٢٤- تعليمات بشأن نسبة العمالة الوطنية لدى البنوك المحلية .

ب - تعميم بشأن تزويد بنك الكويت المركزي بالبيانات الخاصة بالعاملين لدى البنوك المحلية وذلك بشكل دوري ربع سنوي .

المدير

التاريخ : ١١ محرم ١٤٢١ هـ

الموافق : ١٦ إبريل ٢٠٠٠ م

السيد / رئيس لجنة المديرين العامين
لجنة المصارف الكويتية

تحية طيبة وبعد،

مرفق بالتعميم الصادر بشأن تزويد البنك المركزي بالبيانات الخاصة بالعاملين لدى البنوك المحلية بشكل دوري ربع سنوي

في إطار متابعة البنك المركزي لكافة الجوانب المتعلقة بأعمال ونشاطات البنوك المحلية، ولأهمية توافر معلومات دقيقة عن العاملين في المجال المصرفي ومستويات الوظائف التي يشغلونها، وذلك لدى إعداد الدراسات والإحصاءات في هذا الخصوص .

فإن الأمر يتطلب قيامكم بموافقاتنا بكشف دوري نصف سنوي يتضمن البيانات المدرجة أدناه عن كل بنك من البنوك المحلية بما فيها بيت التمويل الكويتي، وذلك كما في نهاية ٦/٣٠، ١٢/٣١ من كل عام، مع مراعاة أن يتم تزويدنا بتلك الكشوف خلال ١٥ يوماً من نهاية كل من الفترتين المشار إليهما، وذلك ابتداءً من الفترة المنتهية في ٢٠/٦/٢٠٠٠ .

- عدد الموظفين الكويتيين .

- عدد الموظفين غير الكويتيين .

- إجمالي عدد الموظفين .

على أن يتم توزيع كل فئة على ثلاث مستويات وظيفية (عليا، متوسطة، دنيا).

وننوه إلى أهمية موافقاتنا بالأسس التي تم الإستناد عليها في تحديد المستويات سالفة الذكر، كما يرجى، ولأغراض المقارنة، موافقاتنا بذات الكشف المطلوب كما في نهاية عام ١٩٩٩ .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،

مدير إدارة الرقابة

إبراهيم علي القاضي

المدير التنفيذي

التاريخ : ٢٨ شعبان ١٤٢٧ هـ

الموافق : ٢١ سبتمبر ٢٠٠٦ م

السيد / المدير العام
المحترم،
تحية طيبة وبعد،

” تعميم إلى بعض البنوك وشركات الإستثمار وشركات الصرافة“

بالإشارة إلى أحكام المادة (٧١ مكرر) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتي تضمنت أنه يجب ألا تقل نسبة العمالة الوطنية في البنك عن خمسين في المائة من مجموع العاملين فيه أو عن النسبة التي يحددها مجلس الوزراء عملاً بالمادة ٩ من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه أيهما أكبر . ويسري هذا الحكم على الوحدات الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

هذا وأخذاً بالإعتبار أن نسبة العمالة الوطنية لديكم كما في ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٦ لا تحقق النسبة المطلوبة وفقاً لأحكام المادة (٧١ مكرر) البالغة ٥٠٪ .

فإنه يتعين عليكم إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحقيق النسبة المطلوبة، حيث سيقوم بنك الكويت المركزي بمتابعة مدى إلتزامكم بذلك من خلال بيان العاملين الذي يتم موافاتنا به بشكل دوري عن الفترات القادمة.

هذا وننوه إلى أنه في حال ما تبين عدم إتخاذكم للإجراءات المطلوبة في هذا الخصوص، فإنه يؤسفنا إبلاغكم بأنه سوف يتم النظر في توقيع الجزاءات على الوحدات المخالفة وذلك وفقاً لأحكام المادة (٨٥) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المدير التنفيذي لقطاع الرقابة

إبراهيم علي القاضي

٢٤ - تعليمات بشأن نسبة العمالة الوطنية لدى البنوك المحلية .

ج - تعميم بشأن ضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحقيق النسبة المطلوبة للعمالة الوطنية وفقاً لأحكام المادة (٧١ مكرر) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ والبالغة ٥٠٪ .

المحافظ

التاريخ : ١٣ صفر ١٤٣٠ هـ

الموافق : ٨ فبراير ٢٠٠٩ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم،

تحية طيبة وبعد،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية“

بالإشارة إلى ما تضمنته المادة (٧١ مكرر) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ من أنه : ” يجب ألا تقل نسبة العمالة الوطنية في البنك عن ٥٠٪ من مجموع العاملين فيه أو عن النسبة التي يحددها مجلس الوزراء عملاً بالمادة (٩) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه أيهما أكبر ، وتلتزم فروع البنوك الأجنبية بإستيفاء هذه النسبة خلال ثلاث سنوات من تاريخ الترخيص لها بالعمل في دولة الكويت“.

وأخذاً بالإعتبار صدور قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ١١٠٤ / خامساً لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٢ / ١١ / ٢٠٠٨ بشأن تحديد نسبة العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ ٩ / ١١ / ٢٠٠٨، حيث نص على أن تلتزم البنوك بنسبة عمالة وطنية قدرها ٦٠٪ كما نص على أن يعمل بهذا القرار بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

لذلك، فإنه يتعين على مصرفكم العمل على رفع نسبة العمالة الوطنية إلى الحد الوارد بقرار مجلس الوزراء المشار إليه (٦٠٪) وذلك خلال المهلة المقررة، وبحيث تعكس بيانات المتابعة الدورية لهذه النسبة والمقدمة لبنك الكويت المركزي إعتباراً من ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٩ إلتزام مصرفكم بالنسبة المقررة .

ومع أطيب التمنيات،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المدير التنفيذي

التاريخ : ١٢ جمادى الآخرة ١٤٣٣ هـ
الموافق : ٣ مايو ٢٠١٢ م

السيد / المدير العام المحترم،
تحية طيبة وبعد،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية“

بالإشارة إلى تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ ٣٠/٥/٢٠٠٥ بشأن موافقتنا بالبيان الدوري للعاملين لدى البنك وفقاً للعدد والجنسية والمستوى الوظيفي.

نرفق مع هذا النموذج المعدل الخاص ببيان العاملين، والذي يتعين على مصرفكم استيفائه وموافقتنا به بشكل دوري ” ربع سنوي“، مع إرسال نسخة عن البيان بواسطة البريد الإلكتروني sv.employees.st@cbk.gov.kw على أن تكون تلك البيانات مخزنة على برنامج ”Excel“، ليحل هذا النموذج محل البيان الدوري المشار إليه بالتعميم المؤرخ ٣٠/٥/٢٠٠٥، وذلك اعتباراً من البيانات الربع سنوية عن الفترة المنتهية في ٣٠/٦/٢٠١٢.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المدير التنفيذي لقطاع الرقابة

يوسف جاسم العبيد

بيان العاملين لدى البنك وفقاً للعدد والجنسية والمستوى الوظيفي كما في / /

بنك :

بنك الكويت المركزي
إدارة الرقابة المكتفية
قسم شؤون الوحدات المصرفية والمالية

الإجمالي [٣+٢-١]	عدد العاملين الجدد خلال الفترة [٣]			عدد المستقلين من العاملين [٢]			عدد العاملين نهاية الفترة السابقة [١]			البيانات
	متوسطة	عليا	الإجمالي	متوسطة	عليا	الإجمالي	متوسطة	عليا	الإجمالي	
دنيا										العاملين من الكويتيين العاملين من غير الكويتيين الإجمالي